

أوجاع الناتو إلى أين تقود الحلف؟

(الدبلوماسية، العدد 268 - 269، يوليو/ أغسطس 2018)

د. نورهان الشيخ

nourhanelsheikh@feeps.edu.eg

أثارت قمة حلف شمال الأطلسي الأخيرة، التي عُقدت يومي 11 و12 يوليو في بروكسل، العديد من التساؤلات حول مدى تماسك الحلف وقدرته على التأثير والتحرك بفاعليه في ضوء ما عكسته القمة من جدل تجاوز حد اختلاف وجهات النظر بين واشنطن وحلفائها، وصعد من قلق الأوربيين على مستقبل الحلف في ضوء مواقف الرئيس ترامب.

فقد كانت تصريحات ترامب قبل تسلمه السلطة رسمياً بأيام، في مقابله مع صحيفتي "بيلد" الألمانية و"تايمز" البريطانية، والتي أشار خلالها إلى أن الناتو منظمة "عفا عليها الزمن"، صادمة للحلفاء الذين لم يتوقعوا يوماً مثل هذا التصريح من أحد قادة واشنطن التي أسست الحلف ودافعت عن بقاءه عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، وأعدت صياغة مهامه ورؤيته لضمان استمراره كأحد ركائز السياسة الأمريكية على الصعيدين الأوروبي والعالمي. ورغم أن ترامب عاد بعد ثلاثة أشهر، في 13 أبريل 2017، وأكد عقب لقاءه بالأمين العام للحلف، ينس ستولتبيرج، في واشنطن أن الناتو "لم يعد أبداً من الكيانات التي عفا عليها الزمن" متراجعا بذلك عن موقفه السابق، ومؤكداً التوجه الذي حكم السياسة الأمريكية على مدى ما يقرب من سبعة عقود منذ تأسيس الحلف عام 1949.

إلا إن التطورات اللاحقة أوضحت أن هناك معضلات تواجه الحلف. أولها، قضية المساهمات المالية للأعضاء، فخلال حملته الانتخابية أشار ترامب إلى أن "الضمانات الدفاعية التي تقدمها واشنطن لأوروبا منذ نحو 70 عاماً قد لا تستمر وإنه سيفكر مرتين قبل مساعدة حلفاء بلاده في الحلف الأطلسي الذين لا يدفعون كلفة الدفاع عنهم". وفي أول قمة له مع الناتو، يوم 25 مايو 2017، كان الشغل الشاغل لترامب هو التأكيد على إعادة النظر في التزامات الولايات المتحدة في إطار الحلف، إذا لم تزد الدول الأعضاء الأخرى في الناتو نفقاتها الدفاعية إلى 2% من ناتجها القومي، وعاد في القمة الأخيرة وطالب بزيادة تلك النفقات لتصبح 4% من الناتج القومي، واعتبر ترامب أن العلاقات التجارية بين واشنطن ودول الحلف "غير منصفة"، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تساهم بنحو 90% من ميزانية الناتو، ووصل الأمر حد تلويح

ترامب بالانسحاب من الحلف، الأمر الذي اعتبره البعض إبتزاز للشركاء الأوروبيين لزيادة نسبة مساهمتهم في ميزانية الحلف، وهو ما شكل ضغطاً على عدد من دول الحلف الأقل ثراءً وتلك التي تواجه صعوبات اقتصادية، وأشاع أجواء من التوتر والارتباك بين حلفاء الولايات المتحدة. واعتبر الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرج أن نسبة 2% "ما زالت تحتاج إلى الكثير من الجهود لتحقيقها"، وما زال إنفاق 15 بلداً عضواً في الحلف بينها كندا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا على الدفاع دون نسبة 1,4% من إجمالي ناتجها القومي عام 2018، وليس من المتصور أن تكون هذه الدول قادرة على احترام تعهداتها، ما يثير غضب ترامب الذي طالب لاحقاً في تغريدة بأن يرفع الحلفاء نفقاتهم العسكرية إلى 2% "فوراً".

وقد تبني قادة حلف الناتو في ختام اليوم الأول من القمة بياناً مشتركاً أشار إلى التزام الدول الأعضاء بزيادة النفقات الدفاعية لتصبح 2% من الناتج المحلي على الأقل بحلول عام 2024، وتجاهل البيان طلب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بزيادة تلك النفقات لتصبح 4%، الأمر الذي ينبئ بإحتمال استمرارها كقضية خلافية في الحلف. يعزز ذلك تمسك ترامب بزيادة مساهمات الأعضاء الآخرين ليس فقط للتخفيف عن كاهل الميزانية الأمريكية المثقلة ولكن لحمل دول الحلف على شراء المعدات والأسلحة الأمريكية حيث أشار ترامب إنه مستعد لمساعدة الدول الأصغر في الحلف على شراء أسلحة أمريكية، وأن بعض الدول الأعضاء الأقل ثراءً استفسرت خلال اجتماعات القمة في بروكسل عما إذا كان بوسعها مساعدتها على شراء عتاد عسكري أمريكي، ولكنه لم يحدد هذه الدول. وأضاف ترامب: "لن نمولها لهم ولكننا سنتأكد من أنهم قادرون على سداد ثمنها وأشياء أخرى عديدة تسمح لهم بالشراء لأن الولايات المتحدة تصنع بفارق كبير أفضل عتاد عسكري في العالم .. أفضل الطائرات وأفضل الصواريخ وأفضل الأسلحة النارية. أفضل كل شيء." في محاولة منه للترويج لمبادرة "اشترروا المنتج الأمريكي"، التي تهدف للتشجيع على إبرام المزيد من صفقات الأسلحة. وقد أثارت المبادرة قلقاً في أوروبا حيث يرى البعض أن زيادة مبيعات الأسلحة هدفاً أساسياً وراء مطالب ترامب المتكررة لدول حلف شمال الأطلسي بزيادة إنفاقها العسكري.

كما يبدي حلفاء واشنطن قلقاً واضحاً إزاء مدى تحمس ترامب لتوجهات الحلف فيما يتعلق بتوسيع عضويته وضم أعضاء جدد. فقد ركز قادة الحلف في محادثات اليوم الثاني للقمة على ملفي أفغانستان وأوكرانيا، بالإضافة إلى السياسات العامة للحلف، ووافقوا على دعوة مقدونيا للبدء في محادثات الانضمام للحلف. هذا في حين لم يبدي ترامب اهتماماً كبيراً بمثل هذه القضايا وحضر متأخراً الجلسة التي كانت مخصصة لمناقشة انضمام جورجيا وأوكرانيا للحلف، مما أثار مخاوف الأعضاء على التوجهات الاستراتيجية التي حكمت الحلف لعقود.

ثانيها، العلاقة مع روسيا، فقد بدأ ترامب رحلته إلى هلسنكي حيث لقاءه مع الرئيس الروسي بوتين من بروكسل، ورأى ترامب إنه لا يستطيع نعت بوتين بالعدو، معتبراً أنه "منافس" له، وأوضح الاجتماع الذي عُقد على هامش قمة حلف شمال الأطلسي لبحث التطورات في سوريا خاصة الجنوب السوري وضم وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فرنسا وألمانيا والسعودية والأردن ومصر، أن مباحثات ترامب مع بوتين بشأن الملف السوري لن تكون سهلة. مما أثار مخاوف أعضاء الناتو وتوجسهم من أي اتفاقات أحادية قد تعقدها واشنطن مع موسكو، و"تفكيك" ترامب لقواعد اللعبة المترسخة منذ عقود طويلة. وقد أشار إلى ذلك صراحة منسق الحكومة الألمانية لشؤون التعاون عبر الأطلسي، بيتر باير، في حديث صحفي حيث قال "نحن في الحلف نشعر بقلق متزايد حيال اتفاقات يمكن أن يتوصل إليها ترامب وبوتين في لقاءهما." وأشار باير إلى أن الدول الأعضاء في الناتو لم يتم إشراكها في التحضير للقمة الروسية الأمريكية وتحديد أجندتها. وكان هذا القلق وراء تأكيد ستولتنبرج، الأمين العام للحلف، في ختام القمة على ضرورة اتخاذ إجراءات "أكثر حزماً تجاه روسيا، التي استخدمت القوة ضد جيرانها"، في إشارة إلى الاتهامات الغربية المتكررة لموسكو باستخدام قواتها المسلحة ضد جورجيا عام 2008 وأوكرانيا عام 2014. ويعول أعضاء الناتو على المؤسسات الأمريكية لاسيما البنتاجون في تلجيم ترامب وعرقلة إندفاعه الشخصي الذي لا ترضى عنه المؤسسات الأمريكية الفاعلة.

ثالثها، المعضلة التركية، فقد فشلت كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، ضلعي حلف الناتو الرئيسيين، في التعامل مع تركيا، أحد أهم أعضائه، إلى الدرجة التي باتت تهدد بانسحابها الفعلي من هذا الحلف إن عاجلاً أو آجلاً. وقد أثارت صفقة منظومة "إس 400" الروسية لتركيا تحفظات أمريكية واضحة، ففي سبتمبر 2017 وقعت موسكو وأنقرة اتفاقاً بشأن توريد أنظمة "إس 400" إلى تركيا بقيمة إجمالية تتجاوز 2.5 مليار دولار، مما أثار حفيظة واشنطن نظراً لكون تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، بل ومن أقدم أعضائه، وعليها التقييد بالمنظومات الغربية للحلف، ولأن الصفقة حفزت على تزايد الطلب على المنظومة من دول أخرى حليفة لواشنطن ليست عضو بالناتو. وفي هذا السياق حذرت واشنطن من تبعات عقد صفقات لشراء أسلحة روسية، وذلك وفقاً لقانون "مواجهة أعداء أمريكا عبر العقوبات (CAATSA)" الموجهة ضد روسيا وإيران وكوريا الشمالية، الذي وقعه الرئيس ترامب في 2 أغسطس 2017، وبدأ سريانه في 29 يناير من العام الجاري.

يزيد من وقع هذه المعضلات إنها تأتي في مناخ مشحون بالتوتر، بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين على خلفية الخلافات حول انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني، والتهديد بفرض عقوبات جديدة على الشركات الأوروبية المتعاملة مع طهران، وظهور شبح الحرب

التجارية في الأفق، وانسحاب واشنطن من اتفاق باريس للمناخ، ورفض التوقيع على الإعلان المشترك لقمة السبع في كندا. وهجوم ترامب على ألمانيا التي قال إنها أسيرة لروسيا بسبب الخلاف حول خط السيل الشمالي 2 لتوريد الغاز الروسي إلى ألمانيا. وكان الرئيس الأمريكي قد انتقد عبر تغريدة نشرها على حسابه على تويتر يوم 11 يوليو "ألمانيا التي تدفع لروسيا مليارات الدولارات لقاء الغاز والطاقة". وأكد أنه "من غير الملائم إطلاقاً أن تمول الولايات المتحدة الدفاع الأوروبي في مواجهة روسيا بينما تؤيد ألمانيا، وهي البلد الأوروبي الأكثر ثراءً، صفقات غاز مع موسكو.

في ضوء ما تقدم يبدو أن الناتو يمر بلحظة حرجة في تاريخه تعيد إلى الذاكرة انسحاب فرنسا ويجول من هياكله العسكرية، إلا إنه من الواضح أن هناك إرادة أوروبية جادة لصون الحلف واعتبار ترامب وسياساته غيوم كثيفة سوف تتفشع حتماً.